مجلسا محافظتي اللاذقية وريف دمشق: تأكيد على أهمية تطبيق اللامركزية

مطالبات في مجلس المحافظة بقمع التعديات على شبكة المياه

اللاذقية- عبير محمود

شدد معظم أعضاء مجلس محافظة اللاذقية على ضرورة متابعة حملة قمع التعديات على شبكة مياه الشرب وخطوط الجر، مطالبين بإيجاد حلول جذرية لتحسين الواقع المائي «السيئ» في معظم مناطق المحافظة.

وتساءل عدد من الأعضاء عن كيفية مرور هذه التعديات على الجهات المعنية بالواقع المائي قبل القيام بالحملة التي يشرف عليها مباشرة المحافظ عامر هلال وعضو المكتب التنفيذي المختص بشار نديم أسد، مطالبين بمتابعة الحملة وتحديد جميع المخالفين لمعاقبتهم وفق القانون.

وفي مداخلات بشأن الصرف الصحي، تم التأكيد على أهمية أن تكون كل القرى مخدّمة بشبكات صرف صحي لضمان السلامة الصحية فيها، كما تمت الإشارة إلى أهمية صيانة الفوهات المطرية لمنع حدوث اختناقات في فصل الشتاء.

وفيما يخص واقع النظافة، تم التركيز على ضرورة إيجاد حلول للمكبات العشوائية لما تشكله من مخاطر على الصحة خاصة في الأحياء السكنية، مطالبين بترحيل القمامة بمواعيدها والاهتمام بواقع النظافة بشكل أفضل خاصة في أطراف مدينة اللاذقية وما تشهده من تجمعات سكنية كبيرة.

وخلال جدول أعمال المجلس بدورته العادية الخامسة التي شارك فيها وفد من مجلس محافظة ريف دمشق، تم التأكيد على أهمية تطبيق اللامركزية في الإدارة المحلية.

وخلال حضوره معظم جلسات المجلس، أكد محافظ اللاذقية عامر هلال أهمية تطبيق اللامركزية بما يسهم في تحسين العمل مع كل الجهات العامة، منوهاً إلى أن ظروف الحرب تسببت بتأخر تفعيل اللامركزية في عمل الإدارة المحلية.

من جهته، أشار رئيس مجلس محافظة اللاذقية إبراهيم جمعة في كلمة له إلى ضرورة التنسيق وتوحيد جهود الإسراع بإصدار الخطة الوطنية اللامركزية، قائلاً: إن الخطة تمكّن مجالس المحافظات من الإشراف والمتابعة لعمل المديريات وبالتالي يعزز ذلك دور الإدارة المحلية ويحقق الهدف من القانون ١٠٧ لعام ٢٠١١ «المتعلق بعمل الإدارة المحلية بشكل عام»، داعياً إلى اعتماد جدول أعمال واحد لمجالس المحافظات بما يعكس حقيقة المهام المنوطة بكل مجلس، وإحداث مديرية مكتب رئيس المجلس، لتكون معنية بمتابعة شؤون المجلس وفق الهيكلية المعتمدة والصلاحيات المحددة لها.

بدوره، أكد رئيس مجلس محافظة اللاذقية تيسير حبيب لـ«الوطن»، أهمية العمل المستمر لتطوير الأداء في المجالس المحلية بما يسهم في النهوض بالمجتمع المحلي وتحقيق التنمية المستدامة بشكل عام.

ولفت حبيب إلى الجهود التي يقوم بها المجلس في تنفيذ خطط إستراتيجية هادفة لتحسين وتطوير عمل كل القطاعات على مستوى المحافظة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد مدير النظافة في مجلس مدينة اللاذقية عمار القصيري أن ورشات النظافة مستمرة بالعمل على مدار ورديتين «صباحية ومسائية»، مع استمرار تنفيذ حملات نظافة يومية تستهدف أحياء المدينة حسب الحاجة بشكل يومي.

وأضاف القصيري: يتم تسيير ضاغطات وتركسات وقلابات لترحيل مكبات القمامة العشوائية وتنظيف الحاويات وبقايا الرديميات في الضواحي وأطراف المدينة، إضافة إلى استمرار أعمال التنظيف في الأحياء ومعالجة كل شكاوى المواطنين وفق الإمكانيات المتوفرة.

ونوه مدير النظافة بالتنسيق مع مديرية الخدمات والصيانة والصرف الصحي إلى تعزيل الفوهات المطرية استعداداً لقدوم فصل الشتاء، بالتوازي مع استمرار أعمال النظافة الاعتيادية وأعمال تنظيف أطاريف الأرصفة وبقايا الأتربة وتقطيع الأعشاب في أحياء المدينة بشكل عام.

أزمة مياه في جرمانا تلوح بالأفق

قاطنو جرمانا أكثر من مليونين والمشتركون لا يتجاوز عددهم ٦٢ ألف مشترك.. وتتم تغذية البقية من دون اشتراك

عبير صيموعة

إشكاليات عديدة واجهت وحدة المياه في مدينة جرمانا وحالت دون تأمين الكميات المطلوبة من مياه الشرب لكامل الأحياء ولبعض المناطق الواقعة على أطراف المدينة وأدت إلى ظهور أزمة مياه ضمنها وزادت من معاناة الأهالي.

وأوضح رئيس وحدة مياه جرمانا طلال بركة لـ«الوطن» أن منظومة المياه في جرمانا حالياً مؤلفة من ٤٤ بئراً من الآبار ذات الغزارة المائية الجيدة التي تنتج بين ٣٠ و٥٠ متراً مكعباً بالساعة بواقع إنتاج إجمالي للمياه بحوالي ١٦٠٠ متر مكعب بالساعة، مشيراً إلى أن الكميات المنتجة حسب الغزارة كان من المفترض بها تغطية احتياجات المدينة مع المصدر الآخر للمياه وهو محطة الضخ «العقدة الخامسة» على طريق المطار التي تبلغ حصة جرمانا منها ٧ إلى ٨ آلاف متر مكعب يومياً.

وأضاف: إلا أن عدم وصل التيار الكهربائي في جرمانا سوى ٦ ساعات فرض إنتاج ٨ آلاف ليتر من المياه يومياً فقط، وطبعاً هذا في حال تم الضخ دون قطع ترددي ودون انخفاض توتر أو دون أعطال على مخارج المياه، الأمر الذي فاقم من قضية النقص في كميات المياه المطلوبة خاصة مع تعذر تشغيل مجموعات التوليد البالغ عددها ١٦ مجموعة بمعدل ١٠ ساعات يومياً والتي من شأنها تأمين كمية ضخ مقبولة لحاجتها إلى أكثر من ٣ آلاف و٢٠٠ ليتر يومياً من المحروقات التي لا يمكن تأمينها لعدم توفرها.

وأضاف: هذا الأمر فرض التوجه إلى الطاقة الشمسية لضخ المياه من الآبار إلا أنه أثناء جولة مهندسي المؤسسة مع أصحاب الخبرة من وزارة الكهرباء تبين عدم وجود جدوى من ألواح الطاقة البديلة «الشمسية» إلا ضمن بئرين أو ثلاث فقط في جرمانا، لأن آبار المؤسسة موجودة في الحدائق العامة في الأرصفة وبالقرب من المدارس وبالتالي هي على مستوى الطريق فضلاً عن أن كل الآبار محاطة من الجهات الأربع بارتفاعات طابقية تصل إلى ٧ أو ٨ طوابق مما يؤدي إلى وجود تضليل دائم على منظومات الطاقة الشمسية من الأبنية المحيطة من كل الجهات، وبالتالي لا تعمل إلا لفترة زمنية لا تتجاوز ساعة ونصف الساعة يومياً.

وأضاف: كما تعذر وضع ألواح الطاقة على أسقف خزانات الضخ الرئيسية نظراً لوجود تيار رياح على ارتفاع أسقف تلك الخزانات الذي يتجاوز الـ٣٥ متراً فضلاً عن صعوبة القيام بأعمال الصيانة والتنظيف للألواح وفق هذه الارتفاعات.

> بركة: ٢٥٥ محضراً بشكل مخالف فيها ٧ طوابق

وأكد بركة أنه نتيجة لعدم جدوى تلك الإجراءات لم يعد أمام المؤسسة من حل سوى الخط الكهربائي المغفى من التقنين الذي تم تنفيذه بعد دراسة الآبار بالتنسيق مع شركة الكهرباء، حيث تم وضع خط معفى من التقنين متوسط غير قابل للاستخدام المنزلي وغير قابل للسرقة وتم تحديد مسار الخط بطول بحدود ١٠ كم وبات جاهزاً للاستخدام، موضحاً أنه جرى وصل واستثمار ٢٦ بئراً من مجموع الآبار كمرحلة أولى إلا أن الآبار الموصولة لم تكف كامل حاجة أهالي جرمانا الأمر الذي أدى إلى أزمة مياه طالت منطقة نهايات مدينة جرمانا وأخرى طالت بعض الأبنية في بعض الحارات.

وأوضح أن نهايات جرمانا تم حصرها بمنطقة دف الصخر والمزارع وهي منطقة خارج المخطط التنظيمي للمدينة تمت إشادة أكثر من ٢٥٥ محضراً ضمنها بشكل مخالف وبارتفاعات تصل إلى ٧ أو ٨ طوابق وبنى تحتية غير مؤهلة لتلك الكثافة السكانية خاصة مع عدم وجود أي بئر للمؤسسة هناك، فضلاً عن تعذر حفر بئر لتخديمها لعدم وجود أراض لأملاك الدولة، والبحث جار عن مساحة من الأرض هناك لاستملاكها وحفر بئر وتخديم أهالي المنطقة.

أما فيما يتعلق بشح المياه في بعض الأبنية فقد عزاه بركة إلى عدم وصول المياه إلى الطوابق ما بعد الرابع نتيجة ضغط المياه الذي تم وضعه بناء على اعتبار ضابطة البناء المحددة في جرمانا من ٤ إلى ٥ طوابق ولم تستطع المؤسسة تلبية طلبات الأهالي لوجود الخزانات على الطوابق العليا من السادس وما فوق من دون وجود بنية تحتية ضمن تلك الأبنية يمكنها إيصال المياه للطوابق العليا لعدم توفر المضخات أو الخزانات الأرضية رغم اقتراح المؤسسة على الأهالي بوضع خزانات ضمن الأقبية مع استعداد المؤسسة لتعبئتها بالمياه ليتم الضخ منها مباشرة من دون الاعتماد على الضخ من شبكة المياه المتهالكة التي تتعرض لانخفاض ضغط المياه والقطع الترددي وغيرها من الأمور الفنية.

ولفت إلى أن خطة المؤسسة للمرحلة القادمة وبعد الانتهاء من تجهيز الآبار الخمس هي أنه سيتم البدء بالبحث عن أماكن جديدة بجانب المدارس والطرقات قابلة للاستثمار يمكن لمجلس المدينة من تقديمها لحفر آبار جديدة قادرة على تغطية الكثافة السكانية الكبيرة في المدينة التي تتجاوز مليونين، علماً أن عدد المشتركين حتى تاريخه لا يتجاوز ٦٣ ألف مشترك لوجود أبنية كثيرة تم توطين الإخوة الوافدين ضمنها وتفقد كامل التجهيزات وتقوم المؤسسة بتزويدهم بالمياه من دون اشتراكات.

غرفة مصادر تعلم لذوي الاحتياجات الخاصة في إحدى مدارس القنيطرة

قرار مفاجئ لـ«التربية» بمنع التحويل بين الفرعين العلمي والأدبي!

القنيطرة- خالد خالد

اشتكى عدد من الطلاب وأولياء الأمور من عدم تمكنهم من التحويل من الفرع العلمي إلى الفرع الأدبي، وذلك حسب توجيهات وزارة التربية بالعمل بالنظام الداخلي للمدارس الثانوية، وأكد بعض أولياء الأمور أن التحويل اليوم يتم من الثالث الثانوي العلمي إلى الثاني الثانوي الأدبي، أي على الطالب أن ينتقل إلى صف أدنى، وبذلك يتم حرمان الطالب من عام دراسي، مبينين أن الأغلبية من الطلاب سجلوا في الفرع العلمي لعدم وجود مدارس بأماكن سكنهم فيها فرع أدبي، وبالتالي اليوم منعوا من التحويل إلى الفرع الأدبي والظروف المعيشية صعبة على أهالي الطلاب عدم قدرتهم على التسجيل بالمدارس والمعاهد الخاصة وذلك لكون أقساطها كبيرة ولا قدرة لديهم على التسجيل فيها.

ويأمل أولياء الأمور والطلاب باستثنائهم هذا العام وتطبيق الأنظمة الخاصة بهذا الموضوع بداية من العام الدراسي القادم لإتاحة الفرصة أمام عدد كبير من الطلاب، خاصة أن الوزارة لم تطلب تطبيق هذا القرار إلا قبل عشرة أيام من بداية العام الدراسي.

رئيس دائرة الثانوي في تربية القنيطرة ناصر ركاب أوضح أنه ورد في النظام الداخلي للمدارس الثانوية والمعدل في عام ٢٠١٦ أنه يحق للطالب الثالث الثانوي الراسب أو المستجد التحويل بين الفرعين العلمي والأدبي بشرط العودة إلى الصف الثاني الثانوي، وإذا كانت السن تسمح بذلك.

وأشار ركاب إلى أنه كان يسمح بالسنوات السابقة بالتحويل بين الفرعين العلمي والأدبي ولكن هذا العام لم يسمح لأي طالب بالتحويل وذلك بناء على طلب وزارة التربية التقيد بالنظام الداخلي.

وفي موضوع آخر كشف مدير تربية القنيطرة عبدو زيتون عن مبادرة من المجتمع المحلي وبالتشارك مع ورشات التربية بصيانة وإصلاح نحو ٢٠٠ مقعد دراسي، كما أن الكشوف الفنية لمناقصة تصنيع ٧٢٠ مقعداً قيد التصديق من الجهات المعنية، وبعدها سيتم الإعلان عن المناقصة لرفد المدارس بالمقاعد اللازمة، مضيفاً: كما أن هناك جهوداً من مدير المتابعة بالمحافظة للتنسيق مع المنظمات المانحة لتزويد المدرسة المهنية بالأخشاب اللازمة لتصنيع المقاعد.

ولفت مدير التربية إلى موافقة الوزارة على إحداث غرفة مصادر تعلم لذوي الاحتياجات الخاصة في مدرسة أحمد عامر بتجمع الذيابية وذلك بهدف دمج الطلاب المعوقين مع أقرانهم في المدرسة، علماً أنه توجد غرفة تم إحداثها العام الماضي في مدرسة عوض السيد ببلدة خان أرنبة على أرض المحافظة.

وأشار إلى أنه تمت صيانة ماكينات الخياطة والآلات الميكانيكية الموجود في المدارس المهنية لتدريب الطلاب عليها، وتأمين مستلزمات المستودعات وتجهيزها وتأمين احتياجات التعليم المهني، وإقامة دورات تدريبية مركزية ومحلية في كل الاختصاصات المهنية «تجاري، صناعي، نسوي» لزيادة مهارات المدربين.

ولفت زيتون إلى مبادرة من إحدى الجمعيات والمجتمع المحلي بحفر بئر في مدرسة عبد الرحمن مرشود في تجمع سبينة وتجهيزه بكل المستلزمات الميكانيكية والكهربائية ومد الخطوط وذلك لتزويد ٥ مدارس في التجمع المذكور بالمياه، إضافة إلى تزويد الوحدة الإدارية «مقر البلدية» والمركز الصحي والفرقة الحزبية، منوهاً إلى العمل أيضاً ومن الجمعية نفسها والمجتمع المحلي بتجهيز بئر في مدرسة الحجر الأسود، حيث سيتم تزويد الأهالي الذين عادوا إلى منازلهم والقريبة من المدرسة في مدينة الحجر عن طريق ضخ المياه إلى الخزان الكبير.